مفهوم النزاع المسلح الدولي وتدخل الدول غير الأطراف فيه

علي إبراهيم جبر هادي

طيبة جواد حمد المختار

القانون الدولي/ كلية القانون/ جامعة بابل/ العراق وزارة الداخلية/ دائرة العلاقات والإعلام

ali1977abraham@gmail.com Teibaalmuktar23@gmail.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 2020 / 5 / 17
تاريخ قبول النشر : 2020 / 7 / 20
تاريخ النشر : 2020 / 9 / 19

المستخلص:

يشتمل القانون الدولي الإنساني على قواعد عرفية واتفاقية، التي تفرض الالتزامات ليس فقط على المتحاربين المشاركين في النزاعات المسلحة الدولية، كون التطور الذي ظهر على القانون الدولي الإنساني جعل من هذه الالتزامات تقع أيضاً على عاتق الدول غير الأطراف في النزاع المسلح الدولي، والهدف من كل هذا التخفيف من وحشية تلك النزاعات المسلحة، إذ توجب قواعد الحياد على الدول غير الأطراف في النزاع المسلح تجنب القيام بالتدخل في تلك النزاعات بدعم أحد أطراف النزاع على حساب الآخر، وترسي المادة (1) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 الالتزام القانوني باحترام هذه الاتفاقيات وكفالة احترامها في جميع الاحوال، وخصوصاً مسؤولية الدول غير الطرف في أي نزاع مسلح عن العمل على كفالة الامتثال لاتفاقيات جنيف الأربع من جانب أطراف النزاع المشتركة فيه.

الكلمات الدالة: النزاع المسلح الدولي، تدخل الدول غير الأطراف، لالتزامات أطراف النزاع المسلح.

The Concept of International Armed Conflict and the Intervention of Uninvolved States

Teiba G.AL Muktar

International Law/College of Law/University of Babylon

Ali Ibrahim Jaber Hadi

Ministry of Interior / Department of Relations and Information

Abstract:

The Humanitarian International law includes cognitive and human rules that impose obligations not only on the disputed countries participating into international armed disputes, because the development that has appeared to the international law, made these obligations to also impose on states that did not participate into the international armed , where the rules of neutrality are present on countries that are not parties to the armed conflict to avoid interference into those conflicts by supporting one of the parties to the conflict at my expense of the other, The article No. (1) shared between the four Geneva Conventions in the year 1949 is the legal obligation to respect these agreements and ensuring their respect in all circumstances, especially the responsibility of countries that did not participate into the armed conflict to work to ensure compliance with the Geneva Conventions on part of the disputed countries.

Key words: international armed conflict, interference by non-parties, of the obligations of parties to armed conflict.

المقدمة

أولاً: موضوع البحث.

كانت الحروب عبر العصور وسيلة من وسائل حل أو فض النزاعات بين الدول، وكانت الحرب شاملة لا تحدها حدود ولا تقيدتها قواعد تحكم سلوك المتحاربين أثناء القتال، ونظراً لما تسببه الحروب من كوارث تصيب الإنسانية، شرعت الأديان السماوية الكثير من القواعد الإنسانية التي تكفل لهؤلاء الضحايا الحماية والاحترام، للتخفيف من وحشية آلياتها واعتدتها فلا يلجأ أحد إلى القتال إلا لضرورة دفع العدوان بحيث لا ينبغي الاستمرار في النزاع إذا لاحت بوادر السلام عبر التدخل الإيجابي لأطراف هي ليست طرفاً في تلك الحروب.

ويجب التذكير دائماً أن القانون الدولي الإنساني قد ولد من رحم الحروب وجاءت اتفاقيات لاهاي وجنيف لأسنسه هذا القانون إلا أنه مع مرور الوقت ومحاولة تقييد العمليات الحربية، يلاحظ أن بعض الدول والجهات قد تتعامل بازدواجية وتبادر إلى تسييس القيم الإنسانية، مما دعا إلى ظهور الحاجة إلى دول غير أطراف في تلك النزاعات تتولى كفالة احترام القانون الدولي الإنساني وتتدخل في النزاع بشكل إيجابي طبقاً لمقتضيات المادة (1) المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكوليهما الإضافيين لعام 1977 ومحاولة وقف النزاعات القائمة أو محاولة التخفيف من تأرها وما يرافقها من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

ثانياً: أهمية الموضوع.

1. ضرورة وقائية من شأنها أن تقي الدول غير الأطراف في النزاعات المسلحة من شروخ النزاعات المسلحة التدميرية وضمان ان لا تمتد تلك التآثر إلى أراضي وإقاليم تلك الدول ما دامت هي غير طرف فيها، وكذلك ضرورة تأمين سلامة مواطنيها وممتلكاتهم من أضرار النزاع المسلح، ورغم ذلك في كثير من الأحيان أن بعض الآثار قد تنال تلك الدول رغم كونها غير طرف فيها كالأثار الاقتصادية التي تنجم عن اندلاع ذلك النزاع.
2. ضرورة تقييدية، أي إن النزاع المسلح يجب أن يكون في أضيق نطاق ممكن من حيث الوسائل والمدة والأهداف، وأن لا يشمل الأعيان المدنية وأن تتقيد الدول المتحاربة بقواعد القانون الدولي الإنساني.
3. أن لا تستغل الدول غير الأطراف في تلك النزاعات المسلحة للتدخل في شؤون إحدى الدول المتحاربة أو كليهما مما يؤدي إلى إطالة مدة النزاع، بدعم إحدى أطراف الحرب عسكرياً أو مادياً أو تقديم تسهيلات؛ كمرور المقاتلين أو تدريبهم على أراضيها أو استخدام قواعدها العسكرية أو غيرها من وسائل الدعم، أو مباشرة أعمال تخريبية كإثارة الفتن أو الحروب الأهلية أو تشجيع حالة التمرد أو العصيان ضد الحكومة القائمة.

ثالثاً: مشكلة البحث.

تتحدد مشكلة البحث في عدم وضوح الالتزام الملقى على عاتق الدول غير الأطراف في النزاعات المسلحة بالشكل الذي يجعلها تأخذ دوراً إيجابياً في المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة للنزاع القائم بين دولتين متنازعتين عبر التوسط في حل النزاع القائم أو التخفيف من معاناة الضحايا من رعايا الدول المتنازعة، وهو ما أدى إلى أن يكون دور هذه الدول سلبياً إزاء النزاع القائم بين دولتين وما يرافقه من انتهاكات لقواعد القانون الدولي الإنساني الذي قد يحصل من قبل الأطراف المتنازعة أو من الدول غير

الأطراف في ذلك النزاع عبر وسائل الدعم؛ المادي أو العسكري أو إرسال مجاميع مسلحة وغيرها، ومن ثم تأتي هذه الدراسة محاولة لتوضيح هذا الالتزام الذي يجب أن تؤديه الدول غير الأطراف في النزاع المسلح للمساهمة في حل النزاع القائم أو التخفيف من آثاره أو دفع أطرافه للامتثال بقواعد القانون الدولي المتعلقة بقواعد الحرب وأعرافها.

رابعاً: منهج البحث.

اعتمدت دراسة هذا البحث على المنهج التحليلي بتحليل الاتفاقيات الدولية الحاكمة لقواعد القانون الدولي الإنساني وما تضمنته من التزامات ملقاة على عاتق الدول غير الأطراف في النزاع المسلح إزاء ذلك النزاع المسلح الدولي القائم وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه ضمن نطاق بحثنا.

خامساً: خطة البحث.

فقد تم تقسيم الدراسة على مبحثين إذ سنتناول في المبحث الأول الموسوم بـ(مفهوم النزاع المسلح الدولي وتدخل الدول غير الأطراف فيه) وفيه مطلبان مستقلان؛ يبحث الأول منهما في دراسة تعريف النزاع المسلح الدولي، أما المطلب الثاني فسنبحث فيه تدخل الدول غير الأطراف في النزاع المسلح الدولي، أما في المبحث الثاني فسنحاول بيان المبادئ الحاكمة للالتزامات الدول أثناء النزاع المسلح الدولي، في حين سنخصص المطلب الأول من هذا المبحث لبحث أهم المبادئ الحاكمة للالتزامات دول النزاع المسلح الدولي، أما المطلب الثاني فسنبحث في قواعد الحرب في إطار القانون الدولي الإنساني، ونتمم دراستنا بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم النزاع المسلح الدولي وتدخل الدول غير الأطراف فيه

يوجد النزاع المسلح الدولي أساساً عندما يحدث صدام مسلح بين دولتين أو أكثر، وتأسيساً على ذلك فالنزاع المسلح، يتمثل في الحرب المعلنة، أو أي نزاع مسلح آخر بين دولتين أو أكثر حتى إذا لم يعترف احداها بحالة الحرب، وكذلك يشمل النزاعات المسلحة التي تكافح فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية في سياق ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير، ولتسليط الضوء على ماهية النزاع المسلح الدولي، سنقسم هذا المطلب على فرعين؛ نبحث في الأول، تعريف النزاع المسلح الدولي، وسنتناول في الفرع الثاني موضوع تدخل الدول غير الأطراف فيه.

المطلب الأول: تعريف النزاع المسلح الدولي

لدراسة تعريف النزاع المسلح الدولي نستعرض ما يأتي:

أولاً: تعريف النزاع المسلح الدولي: ينصرف تعريف النزاع بشكل عام بأنه: (الادعاءات المتناقضة بين شخصين قانونيين دوليين يتطلب تسويتها بموجب قواعد القانون الدولي). ومن ثم فإن شروطه أن يكون بين شخصين قانونيين دوليين وبينهما ادعاءات سياسية أو قانونية متناقضة ومستمرة ويكون صالحاً للتسوية طبقاً لقواعد القانون الدولي، فيما يوصف النزاع بأنه مسلح إن استخدمت القوة العسكرية فيه بنشوب الحرب بين دولتين تحديداً الذي يسبغ صفة النزاع المسلح الدولي على أي (نزاع مسلح) هو وجود أكثر من دولة طرف فيه، وبعبارة أخرى (النزاع المسلح الدولي يتمثل بالحرب المعلنة أو غير المعلنة سواء حصل ذلك النزاع على اعتراف أطراف النزاع به أم لم تعترف به) (1، ص25).

فالنزاعات المسلحة الدولية، هي إما نزاع مسلح تشترك فيه دولتان أو أكثر من أجل تحقيق غاية معينة من الطرف المقابل أو هي حروب التحرير الوطنية والتي تحارب فيها الشعوب للتخلص من السيطرة الاستعمارية أو الأنظمة العنصرية وصولاً إلى ممارسة حق تقرير المصير (self-determination) إذ تعد سابقاً من الحروب الأهلية، ولكن بعد صدور بروتوكول جنيف الإضافي الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 أدخل هذا النوع من النزاعات المسلحة ضمن النزاعات المسلحة الدولية-الحروب التي تنشأ من أجل تحقيق الانفصال (2ص11).

إن النزاعات المسلحة في طبيعتها مناسبة لارتكاب انتهاكات لا يكون ضحيتها المقاتلين فقط وإنما السكان المدنيين ومن بوصفهم لذلك فقد شكلت المصادقة على اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 مرحلة حاسمة لحماية ضحايا الحروب يضاف إليها القواعد العرفية التي اعتادت الدول ممارستها في حروبها التي شكلت القسم الأكبر من قواعد قانون الحرب وقتنت في معاهدات ثنائية وشارعه مثل (تصريح باريس) لعام 1856 وإعلان سان بطرسبرغ عام 1868 واتفاقيات لاهاي لعام 1899-1907 وغيرها (3ص32).

وتبلور ذلك في اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام 1977 والبروتوكول الإضافي الثالث لعام

2005 يضاف إليها الاتفاقيات الدولية الأخرى التي كرسها بما يعرف بالقانون الدولي الإنساني ليكون احترام قواعده واجب أخلاقي قبل كل شيء؛ لأن الدولة هي المسؤولة عن حماية مواطنيها في حالة اندلاع الحرب، هذا من غير أهمية كونه إلزاماً قانونياً (4ص33).

وطبقاً لنص المادة (2) المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، "تطبق الاتفاقيات على حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشأ بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة حتى ولو لم يعترف أحدها بحالة الحرب، وتطبق الاتفاقية في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة" (5ص10).

ومن النص أعلاه يتبين أنّ أي نزاع مسلح يعد دولياً إذا كان بين دولتين أو أكثر، كما هو الحال بالنسبة للاحتلال، أي كانت مدته، سواء واجه المقاومة أم لم يواجهه، ومن ثم فالنزاع المسلح الدولي، هو النزاع الذي تشترك فيه دولتان أو أكثر بالأسلحة، بصرف النظر عما إذا كان الهجوم المسلح مشروعاً أو غير مشروع، وتبعاً لذلك فإن القانون الدولي الإنساني يطبق عندما تستخدم فعلياً القوة المسلحة لإحدى الدول ضد قوات دولة أخرى، وتؤدي إلى إصابة المدنيين أو أسر الأفراد، ولا يهم في ذلك الأمر عدد الجرحى أو عدد الأسرى أو حتى نطاق الإقليم الذي حصل فيه النزاع المسلح (6ص33).

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الفقه الدولي نظر إلى حروب التحرير الوطني والتخلص من الاستعمار بأنها حروب داخلية ولا تطبق عليها قواعد وأعراف الحرب إلا حينما يحصل الثوار على الاعتراف بكونهم محاربين، وقد حدث تحول في وصف هذه النزاعات قانونياً بعد أن أصبحت غالبية الدول أشخاص المجتمع الدولي تنظر إلى النزاعات بشأن التحرر الوطني بوصفه نزاعاً مشروعاً دولياً ومن هنا لم يعد النظر إليها بوصفها نزاعات داخلية (7ص104).

إن البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949 قد أشار إلى هذا الأمر بتأكيد تطبيق هذا البروتوكول على النزاعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية هي صورة من صور ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون

بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، إذ ورد فيه نص يتضمن الإشارة على انطباق البروتوكول المذكور على هذه الأوضاع المبينة في اعلاه على اعتباره مكمل لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 في حماية ضحايا الحرب (8، ص 14).

ونجد من الضروري في هذا الموضوع الوقوف على ما جاءت به نصوص تلك المواد من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع والصادر عام 1977، إذ جاءت الفقرة (4) من المادة (1) من هذا البروتوكول بالنص الآتي:- تتضمن الأوضاع المشار إليها في الفقرة السابقة، المنازعات المسلحة التي تتنازلها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ثم بين البروتوكول في نص آخر وهو الفقرة (1) من المادة (96) كيف يجري تنفيذ أحكام الاتفاقيات التي يكملها من جانب الأطراف المعنية، فبالنسبة إلى الدولة التي تواجه نزاعاً مسلحاً من هذا النوع تلتزم باحترام أحكام هذا البروتوكول والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة في قتالها مع حركات التحرير الوطني، إذاً حروب التحرير الوطنية، هي الحروب التي تحارب فيها الشعوب للتخلص من السيطرة الاستعمارية أو الأنظمة العنصرية، وصولاً إلى ممارسة حق تقرير المصير، إذ ينظر القانون الدولي التقليدي إلى حروب التحرير الوطنية سابقاً على أنها من الحروب الأهلية إلا أنها الآن تعدّ من المنازعات المسلحة الدولية⁽⁹⁾.

في حين جاءت المادة (3) من البروتوكول المذكور بالنص الآتي:

(أ) تطبق الاتفاقيات وهذا الملحق " البروتوكول " منذ بداية أي من الأوضاع المشار إليها في المادة الأولى من هذا الملحق "البروتوكول".

(ب) يتوقف تطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" في إقليم أطراف النزاع عند الإيقاف العام للعمليات العسكرية، وفي حالة الأراضي المحتلة عند نهاية الاحتلال، ويستثنى من هاتين الحالتين حالات تلك الفئات من الأشخاص التي يتم في تاريخ لاحق تحريرها النهائي أو إعادتها إلى وطنها أو توطينها. ويستمر هؤلاء الأشخاص في الاستفادة من الأحكام الملائمة في الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" إلى أن يتم تحريرهم النهائي وإعادتهم إلى أوطانهم وتوطينهم^(10، ص 5).

وهذا يعني أن الدولة التي تشهد أراضيها نزاع مسلح لها أن تتخذ كافة التدابير القانونية المشروعة في سبيل المحافظة على النظام وتأمين تطبيق احكام قانونها الداخلي من دون أن تتأثر بالنزاع المسلح القائم على اقاليمها ولها في سبيل الحفاظ على وحدة وسلامة اقاليمها ومواطنيها ومواردها الاقتصادية أن تتخذ الإجراءات الدفاعية المشروعة التي تحفظ لها استقلالها وتدفع الضرر الناجم عن الحرب والخطر الذي يهدد وحدة أراضيها وسلامتها، ويكفل البروتوكول في سبيل ذلك تدابير الدولة الدفاعية التي تقوم بها بما يؤمن منع استغلال الدول الأخرى لحالة الحرب والتدخل في شؤونها عبر وسائل التدخل التي سنبحثها في موضع آخر.

وتختلف النزاعات المسلحة الدولية عن النزاعات المسلحة غير الدولية التي تكون على إقليم إحدى الدول فقط من دون أن يمتد إلى إقليم دولة ثانية أو تشارك فيه دولة أخرى وهذا المصطلح هو الرديف لمصطلح (الحرب الأهلية) التي يمكن أن تكون بين الحكومة في دولة ما وجماعات مسلحة أخرى، وتكون لهذه النزاعات أسباب ومظاهر عديدة كالمطالبة بالانفصال أو التحرير أو تغيير نظام الحكم أو الاستيلاء على السلطة في الدولة ويمكن أن تكون هذه النزاعات بين جماعات مسلحة غير حكومية (غير تابعة لحكومة معينة) كما حصل في لبنان عام 1975 والعراق عام 2007. وهذه النزاعات تكون أشد خطراً من حالات

الاضطرابات الداخلية التي تعلن فيها أحكام الطوارئ، وفي قواعد القانون الدولي الإنساني نجد أن ما يسري عليها هو عدد محدود من القواعد وبصفة خاصة تلك المنصوص عليها في المادة (3) المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977⁽¹¹⁾، ص12).

ثانياً: بداية النزاع المسلح: غالباً ما يبدأ النزاع المسلح، بإعلان الحرب، وقد تناولت اتفاقية لاهاي الثالثة لعام 1907 ذلك، حيث نصت على الآتي: "تعترف جميع الدول المتعاقدة بعدم جواز بدء العمليات العسكرية العدائية دون إنذار مسبق وصريح، إما في شكل إعلان حرب، مع تبيان للأسباب، أو إنذار أخير مع إعلان مشروط للحرب". وهذا يعني أن سريان القانون الذي يتعلق بتنظيم الأعمال العدائية مشروط بقيام الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات بأن تسبق حربها بإنذار على شكل إعلان تبين فيه أسباب الحرب، أو على شكل إنذار يتضمن إعطاء مهلة أخيرة للطرف الآخر، والتاريخ يروي، أن الكثير من الحروب وقعت من دون أن يُعلن عنها، وهذا يعود إلى عدم اعتراف بعض الدول بوجود حالة حرب قائمة بينها وبين غيرها، لغرض الابتعاد عن تطبيق أحكام قانون الحرب عليها. وبالفعل أُعيد النظر في قوانين الحرب ووضعت نصوص جديدة من شأنها أن توسع من نطاق الحروب التي تسري عليها اتفاقية لاهاي لعام 1907، وفي عام 1949 وضعت اتفاقيات جنيف الأربع لتشمل حالات الحروب المعلنة والاشتباكات المسلحة أياً كانت وبأي شكل، حتى وإن كان أحد الأطراف فيها لا يعترف بقيام حالة الحرب المعلنة من الطرف الآخر، وبذلك فإن هذه الاتفاقيات قطعت الطريق أمام الدول المتمسكة بالذرائع والادعاءات التي قد تضعها هذه الدول للتملص من أداء التزاماتها، وعليه فإن إعلان الحرب في حقيقته، ليس هو المهم بقدر حصوله؛ لأن الإعلان يبدي رغبة الدول في الحرب قبل الوقوع فعلياً فيها، وكما بينا سابقاً من أن اتفاقية لاهاي الثالثة، أشارت إلى أن إعلان الحرب ضروري، أي يجب أن تُعلن الدولة عن نيتها بالقيام بالأعمال العدائية، كذلك يجب الإبلاغ عن قيام الحرب ومن دون أي تأخير إلى الدول المحايدة ويقام في كل دولة طرف في النزاع مكتب رسمي للاستعلام عن أسرى الحرب⁽¹²⁾.

إن إعلان الحرب ليس أول عمل حربي، بل هو آخر عمل دبلوماسي بين دولة ترغب في قطع علاقاتها السلمية مع الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو تعبير سياسي صريح وواضح عن سيادة الدولة صاحبة الإعلان تقطع بواسطته أي تخاطب سلمي بين الدول المعنية، إن قاعدة إعلان الحرب واجهت في الوقت الحالي ولأسباب متعددة تخلي نسبي عنها والسبب في ذلك أن إعلان الحرب عامل يُقتل عنصر المفاجأة، فالحروب تعتمد على صفة المباغته كعامل من عوامل كسب المعركة، وإذا ما ارتبطت بإعلان الحرب أصبحت أمراً غير منطقي، وذلك على أساس أن الحرب محرمة دولياً، ومن ثم فإن الإعلان عنها يكون غير منطقي خاصة في حالة الحروب غير التقليدية (كالحرب النووية)، ولهذا جاءت القواعد الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني (اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 مع البروتوكولين الملحقين بها لعام 1977)، لتعلن أن أحكامها تطبق على النزاع المسلح حتى لو لم يعترف أحد الأطراف بحالة الحرب، وبذلك تلاقت اتفاقيات جنيف الأربع الثأر التي كانت ترتبها اتفاقيات لاهاي، فلم يعد غياب بعض الشروط الشكلية ذريعة تتمسك بها الدول لعدم تنفيذ التزاماتها التي يفرضها عليها قانون تنظيم العمليات العدائية وإدارتها⁽¹³⁾، ص113).

يمكن القول: إن القاعدة التي كانت سائدة قبل اتفاقيات جنيف الأربع عام 1949، هي تطبيق قانون الحرب عندما تعلن حالة الحرب بين دولتين أو أكثر، ولكن في ظل تلك الاتفاقيات الأربع أصبح أمر إعلان الحرب اختيارياً، فسواء أُعلنت حالة الحرب أم لا فإن الاتفاقيات المذكورة تُطبق في حالة وجود نزاع مسلح،

وكذلك لا يستلزم القانون الدولي الإنساني إعلان حالة الحرب في النزاع المسلح، وهذا يعني أنّ الدول التي تعلن حالة الحرب ولا تشترك في العمليات العدائية، يمكنها أن تقوم بتطبيق اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبشكل خاص فيما يتعلق بالمدنيين.

المطلب الثاني: تدخل الدول غير الأطراف في النزاع المسلح الدولي

إن أي تدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة ما سواء كان في وقت السلم أو الحرب يعدّ عملاً غير مشروع لا يقره القانون الدولي العام، وبالرغم من ذلك فإن الدول في الوقت الحاضر تلجأ إلى التدخل في شؤون غيرها باتباع وسائل متعددة، وهو ما سنبحثه في هذا الفرع.

أولاً: مفهوم التدخل: يراد بالتدخل: تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى من دون أن يكون لهذا التدخل أي مسوغ قانوني، والغرض من التدخل هو إلزام الدولة المتدخل في أمرها باتباع ما تمليه عليها الدولة المتدخلة في شأن من شؤونها الخاصة، لذا فالتدخل هو اعتداء على سيادة الدولة واستقلالها وتقييد لحريتها، وأن التدخل بأي صورة كانت وبأي وسيلة وعندما يكون موجهاً إلى حق من حقوق دولة أخرى سواء ما يتعلق بسلطانها أو موجهاً ضد استقلالها السياسي يعدّ تدخلاً وهو بذلك يتميز عن المساعدة الدولية والتحكيم^(14، ص209).

والتدخل يختلف عن نظام الحماية الدبلوماسية الذي لا يتطلب التعرض بشكل قسري لشؤون الدولة الأخرى أو محاولة تسييرها^(15، ص123). وإن التعرض للشؤون الداخلية أو الخارجية للدول سواء كان بحق أو من دون حق هو تدخل، فالقانون الدولي يقضي باحترام الشخصية القانونية للدول ويمنع أي تدخل في شؤونها^(16، ص298).

وغالبا ما تتذرع الدولة المتدخلة لتسوية تصرفها بأنه قد تم لتحقيق أهداف سامية أو غايات نبيلة من وجهة نظرها، ويتخذ التدخل صوراً متعددة كمحاولة نشر أفكار معينة أو عقيدة معينة أو المحافظة على حياة وحقوق مواطني الدولة المتدخلة، أو إبقاء الاضطرابات والفوضى مستمرة داخل الدولة أو محاولة نشر الديمقراطية والحريّة وحق تقرير المصير أو تشجيع الثورات، إلا أن هذه الغايات قد تتخذ ستاراً لتحقيق غايات ذاتية للدولة المتدخلة، وبذلك المفهوم فإن التدخل هو: (العمل الذي تقوم به دولة معينة لمساعدة أحد الفريقين المتصارعين في حرب مع محاولة أن لا يوصف هذا التدخل بالعدوان)^(17، ص121، ص122).

ثانياً: عناصر التدخل غير المشروع: يمكن تحديد عناصر التدخل غير المشروع على النحو الآتي:

1. **العنصر الأول:** أن يكون التدخل واقعاً على دولة مستقلة، ويقصد بهذا العنصر؛ أن تمتلك الدولة الحق في أن تدير جميع شؤونها الداخلية والخارجية من دون أن تكون خاضعة قانوناً لسيطرة الدول الأخرى، هذا الاستقلال هو نتيجة طبيعية للسيادة، فالدولة التي تكون سيادة نفسها تكون مستقلة عن الدول الأخرى، فالاستقلال يعد شرطاً لقيام الدولة بتسيير شؤونها بنفسها ومن ثم الامتناع عن التدخل في شؤونها، فهذا الشرط من الشروط المهمة للقول بوقوع تدخل على دولة ما، وإن فقدان هذا العنصر كأن تكون الدولة محمية أو تابعة فهي لا تمتلك مقومات الدولة المستقلة ومن ثم فإن الأفعال التي تقع عليها لا تعد تدخلاً بالمعنى الذي نقصده بل يمكن أن يكون تدخلاً في شؤون دولة محمية أو تابعة بحسب وثيقة الحماية أو التبعية^(18، ص112).

2. **العنصر الثاني:** أن يكون التدخل واقعاً على اختصاصات الدولة المتدخل في شؤونها، والمقصود بهذا العنصر أن يكون التعرض الذي تقوم به الدولة المتدخلة في اختصاصات الدولة المتدخل في شؤونها أي (اختصاصها الوطني) إلا أن هنالك اختلاف في تحديد المقصود بوقوع التدخل^(19، ص34).

3. **العنصر الثالث:** أن يكون التدخل واقعاً في نزاع مسلح وأن يكون الغرض من التدخل هو فرض إرادة الدولة المتدخلة، فالمقصود بهذا العنصر خضوع الدولة المتدخلة في شؤونها لإرادة الدولة المتدخلة وتوجيهها بحسب المصلحة المتوخاة من هذا التدخل، فالأساليب التي يتم بموجبها التدخل متعددة ومتنوعة إلا أن الغرض واحد وهو خضوع الدولة المتدخلة ضدها لما تمليه عليها الدولة المتدخلة (20، ص113).

وعند توفر هذه العناصر الثلاثة الرئيسية في التدخل يمكن القول عندها بقيام حالة التدخل الذي يمثل انتهاكاً لسيادة الدولة وخرقاً فاضحاً لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وفق ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 من الفقرة (7) من المادة (2).

ولعل من الجدير بالإشارة إلى أنه ليس كل تدخل في الشؤون الخاصة للدول الأخرى يعد تدخلاً غير مشروع، فالتدخل في النزاعات المسلحة الذي يمارسه مجلس الأمن الدولي طبقاً لاختصاصه في حفظ السلم والأمن الدوليين المشار إليه في الفصل السابع من الميثاق لا يتطلب موافقة الدول (سواء قبلت التدخل أو رفضته) ومع ذلك يعدّ هذا التدخل مشروعاً وموافقاً للقانون كما هو الحال بالنسبة لتدخل مجلس الأمن لممارسة اختصاصه في حفظ السلم والأمن الدوليين (21، ص331). لأن إعطاء الصلاحية لدولة من الدول بأن تكون حارسة لحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة بين الدول أمر لم يعد من الممكن قبوله في العلاقات الدولية المعاصرة (22، ص6).

المبحث الثاني: المبادئ الحاكمة لالتزامات الدول أثناء النزاع المسلح الدولي

هنالك الكثير من المبادئ التي وضعها القانون الدولي الإنساني التي تحكم النزاعات المسلحة، والتي تهدف بشكل خاص إلى حماية الأشخاص المنخرطين في النزاع المسلح أو الذين قد يتأثرون بويلاته، وهو ما دعا إلى بحثها في هذا المطلب بتقسيمه على فرعين: نتناول في الفرع الأول بيان المبادئ التي تحكم النزاع المسلح الدولي فيما بين أطرافه، أما الفرع الثاني فسنبحث فيه قواعد الحرب في إطار القانون الدولي الإنساني.

المطلب الأول: المبادئ الحاكمة لالتزامات أطراف النزاع المسلح الدولي

كان القانون الدولي التقليدي الذي يسلم بحق الدولة المطلق في شن الحرب، يقوم على أساس فكرة أن (الضرورة العسكرية ترجح قواعد الحرب)، إلا أن تطور أساليب القتال، اقتضى ضرورة تقييد حرية المتحاربين في اختيار وسائل إلحاق الأذى، بالخصم عن طريق وضع قيود عديدة على سلوك أطراف النزاع أثناء العمليات القتالية والحربية، لتخفيف المعاناة والآلام التي تخلفها تلك النزاعات المسلحة سواء أكانت دولية أم غير دولية، التي يعاني منها المدنيين والعسكريون على حد سواء (23، ص315).

ويتكون القانون الدولي الإنساني من مجموعة من القواعد التي تطبق في حالات النزاع المسلح الدولي التي تهدف إلى حماية ضحايا تلك النزاعات المسلحة، ولكن إلى جانب تلك القواعد التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية التي تظهر في تعابير محددة الالتزامات التعاقدية للدول، والتي توجد فيها المبادئ التي تستند إليها هذه الالتزامات، إذ تعد مبادئ القانون الدولي الإنساني جزءاً من مبادئ القانون الدولي العرفي واجبة الاتباع والتي لا يجوز الخروج عليها (24، ص189).

وتعد اتفاقية لاهاي لعامي 1899 و1907، هي أول محاولة لوضع قانون ملزم يقيد حرية أطراف النزاع المسلح الدولي في اختيار وسائل القتال وأساليبه وتوفير الحماية للمدنيين أثناء الحرب، فقد ورد في

المادة (22) من اتفاقية لاهاي لعام 1907 المبدأ الذي يقيد حرية المحاربين في إطار نزاع مسلح دولي في اختيار وسائل الأضرار بالخصم بنصها على الآتي "ليس للمتحاربين حق مطلق في اختيار وسائل إلحاق الضرر بالعدو"⁽²⁵⁾.

وكذلك ما نصت عليه المادة (12) من اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949 إذ جاء فيها: "يجب في جميع الأحوال احترام وحماية الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة وغيرهم من الأشخاص المشار إليهم في المادة التالية، وعلى أطراف النزاع الذين يكونون تحت سلطته أن يعاملهم معاملة إنسانية، وأن يعنى بهم دون تمييز ضار على أساس الجنس أو العنصر أو الجنسية أو الدين أو الآراء السياسية أو أي معايير مماثلة أخرى، ويحظر بشدة أي اعتداء على حياتهم أو استعمال العنف معهم، ويجب على الأخص عدم قتلهم أو إيادتهم أو تعرضهم للتعذيب أو لتجارب خاصة بعلم الحياة، أو تركهم عمداً دون علاج أو رعاية طبية أو خلق ظروف تعرضهم لمخاطر العدوى بالأمراض أو تلوث الجروح، وتقرر الأولوية في نظام العلاج على أساس الدواعي الطبية العاجلة وحدها، وتعامل النساء بكل الاعتبار الخاص الواجب إزاء جنسهن، وعلى طرف النزاع الذي يضطر إلى ترك بعض الجرحى أو المرضى لخصمه أن يترك معهم بقدر ما تسمح به الاعتبارات الحربية بعض أفراد خدماته الطبية والمهمات الطبية للإسهام في العناية بهم".

وأرست اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المبدأ العام لحماية السكان المدنيين، الذي فرض احترام الأشخاص المحميين في جميع الأوقات باحترام أشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية، وعقائدهم الدينية وعاداتهم وحمائيتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف والتهديد، وتتمثل أهم الضمانات التي أوردتها هذه الاتفاقية لحماية السكان المدنيين، التي من أهمها؛ إنشاء مناطق آمنة ومناطق استشفاء خاصة، بعد نشوب القتال لكي تسمح بحماية ورعاية الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال من دون الخامسة عشرة من العمر ومهمات الأطفال دون السابعة، ولضمان احترام هذه الأماكن الخاصة أجازت الاتفاقية لأطراف النزاع أن تعهد مهمة الأشراف عليها إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو إلى إحدى الدول الحامية، وحماية الأسر التي شنتها الحرب، وإلزام الأطراف المتحاربة على جمع شمل تلك الأسر والعمل على تسهيل الاتصال بين أفراد الأسرة الواحدة وتسهيل مرور الأخبار ذات الطابع الشخصي بين أفراد الأسرة والحفاظ على سريتها⁽²⁶⁾.

وقد ورد هذا المبدأ أيضاً في البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 ولا سيما في المادة (32)

منه، ولعل أهم المبادئ واجبة المراعاة في النزاعات المسلحة ما يأتي:

أولاً: مبدأ الإنسانية في التعامل: يقتضي هذا المبدأ توفير حماية خاصة للإنسان، فيلزم أطراف النزاع المسلح الدولي بالكف عن كل ما هو دون الضرورة العسكرية، ويدعو إلى تجنب أعمال القسوة والوحشية في القتال، خصوصاً إذا كان استعمال هذه الأساليب لا يجدي في تحقيق الهدف من الحرب وهو تحقيق النصر وهزيمة العدو، فقتل الجرحى أو الأسرى أو الاعتداء على النساء والأطفال أو على المدنيين غير المشاركين في الأعمال القتالية بوجه عام كلها أمور تخرج عن إطار أهداف الحرب، ومن ثم تعد أعمالاً غير إنسانية^(27،ص33).

وقد أكدت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 هذا المبدأ، إذ ألزمت أطراف النزاع أن يعاملوا الأشخاص المحميين، وفي جميع الأحوال معاملة إنسانية من دون تمييز محجف يقوم على أساس العنصر أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر، إذ جاءت هذه الاتفاقية لتوفير الحماية الخاصة للجرحى والمرضى والعجزة والحوامل وإلزام الأطراف المتنازعة على تسجيل البحث عن المرضى والجرحى وغيرهم من الأشخاص المعرضين لمخاطر كبيرة وحمائيتهم من السلب وسوء المعاملة هذا من غير

القيام بترتيبات عملية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والطفل والنساء النفاس عن المناطق المحاصرة... (28).

ونصت هذه الاتفاقية على حماية المستشفيات المدنية التي تقوم على رعاية المرضى والجرحى والعجزة والمسنين من المدنيين في جميع الأوقات بشرط ألا تستخدم هذه المستشفيات في أغراض أخرى غير الأغراض الإنسانية المقامة من أجلها، ولا يجوز وقف هذه الحماية إلا إذا استخدمت في القيام بأعمال عسكرية من شأنها أن تضر العدو، ولا يعدّ من قبيل ذلك وجود مرضى أو جرحى من المقاتلين لتلقي العلاج أو وجود أسلحة خفيفة أخذت من المصابين ولم تسلم إلى الجهات المختصة (29).

وكذلك إلزام الأطراف بتسهيل مرور الخدمات الطبية ورجال الدين إلى المناطق المحاصرة، وكذلك تسهيل مرور المرضى والجرحى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء من المناطق المحاصرة أو المطوقة (30)، ص252.

ثانياً: مبدأ الضرورة العسكرية: يدور هذا المبدأ في إطار فكرة تتمثل في أن استخدام أساليب القوة والعنف والخداع في الحرب، تقف عند قهر العدو وتحقيق الهدف من الحرب وهو الانتصار عليه، ولا يجوز للطرف المنتصر الاستمرار والتمادي في مواصلة الأعمال العدائية ضد الطرف الآخر لأي سبب، ويدخل هذا الأمر في إطار واجبات القادة العسكريين في الميدان، فهم ملزمون بالعمل على منع انتهاك القانون الدولي الإنساني، ومما لا شك فيه يعد تجاوز حالة الضرورة العسكرية في إطار القانون الدولي الإنساني انتهاكاً لهذا القانون، فإذا كان عمل القادة العسكريين في الميدان يقتصر بشكل أساسي على هزيمة العدو والانتصار عليه، إلا أن هذا العمل مفيد بضرورة عدم تجاوز الحدود التي لا يقرها القانون الدولي الإنساني، ومن ثم فالفائدة ملزمون باتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الخسائر والأضرار التي تلحق بالمدنيين والأعيان المدنية في أضيق نطاق ممكن (31، ص 81).

وقد أخذت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بفكرة الضرورة العسكرية التي قد تمليها ظروف القتال، وجعلت منها مسوغاً لبعض الانتهاكات الجسيمة لأحكامها، فقد أشارت هذه الاتفاقية إلى أن تدمير الممتلكات المدنية أو الاستيلاء عليها على نطاق واسع يُعد انتهاكاً جسيماً لهذه الاتفاقيات ما لم تبرره الضرورات الحربية (32).

ثالثاً: مبدأ التناسب في العمليات العسكرية: يتمثل هذا المبدأ في أنه لا يجوز الإفراط في استخدام القوة أو استخدام الأسلحة التي تحدث آلاماً مفرطة أو لا مسوغ لها أو التي يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة أو واسعة الانتشار أو طويلة الأمد، ومن ثم فإن السكان المدنيين الذين يسكنون قرب مسرح الحرب، يتعرضون للإصابة وإلى الخسائر الفادحة. إن مسألة التناسب هي من المعادلات الصعبة والدقيقة أثناء القتال وإدارة العمليات الحربية، لذلك أكد البروتوكول الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 بذل الرعاية المتواصلة في إدارة العمليات العسكرية، لتفادي السكان المدنيين والأعيان المدنية، ووجوب أخذ التدابير الوقائية قبل الهجوم وفي أثناءه (33).

إذ إن تطبيق فكرة التناسب لا يكون عشوائياً بل يجب أن يستند على عدد من الأسس الميدانية التي يجب أن يتحلّى بها القادة الميدانيين في الحرب (34، ص 26).

نستنتج مما تقدم أن قواعد القانون الدولي الإنساني ممثلاً باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام 1977 يضعان قيود عديدة فيما يتعلق بقواعد الحرب والاشتباك تفرضها ضرورة حماية السكان المدنيين وجرحى وأسرى الحرب والاعتبارات الإنسانية الأخرى، فلم تعد

أطراف النزاع مبسطة الأيدي في اتخاذ الوسائل الأكثر فتكاً بالخصوم وهو بلا شك نتيجة للتجارب المروعة التي مر بها العالم عبر منازعات القرن الماضي الدموية التي شرعت لأجلها هذه القواعد الإنسانية، الأمر الذي جعلنا مجبرين على بيان قواعد الحرب هذه في إطار القانون الدولي الإنساني استكمالاً لموضوع المبادئ الحاكمة لالتزامات الدول أثناء النزاع المسلح الدولي وذلك في الفرع الثاني.

المطلب الثاني: قواعد الحرب في إطار القانون الدولي الإنساني

تضع قواعد القانون الدولي الإنساني بعض القواعد التي تحكم الدول الأطراف في النزاع المسلح في وقت الحرب في سبيل حصر الاضرار الناجمة عن الحرب وتجنّب المدنيين والممتلكات الخاصة بهم ويلات تلك الحروب لعل أهم التزامات الدول الأطراف في النزاع المسلح هي بوجه خاص ما يأتي (35، ص361):

1. حظر وتقييد استخدام الأسلحة التي تحدث إصابات وآلاماً لا مسوغ لها، ويعد هذا المبدأ نتاج محاولات وجهود دولية بذلت لنزع السلاح، ولحظر أنواع معينة من الأسلحة أو تقييد استخدامها والتي بدأت مع صدور إعلان (سان بطرسبورك) لعام 1868 الذي ألزم الدول أثناء الحرب بحظر استخدام جميع المقذوفات التي يزيد وزنها عن (400) غرام، ثم جاءت اتفاقيات (لاهاي) لعام 1899-1907 التي أشارت إلى حظر استخدام أي نوع من الأسلحة التي تسبب آلاماً لا مسوغ لها، وتضمن بروتوكول جنيف لعام 1925 حظر استعمال جميع أنواع الغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها مثل الأسلحة البكتريولوجية أو ما تسمى بـ(الجرثومية) (36، ص362).

2. لتأمين الاحترام والحماية الكافية للسكان المدنيين والأعيان المدنية، تم إلزام أطراف النزاع وفي جميع الأوقات بأن يكون هناك تمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين المشتركين في النزاع، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجيه العمليات العسكرية ضد الأهداف العسكرية من دون غيرها. ومن ثم يحظر عدم التمييز بين المقاتلين والسكان المدنيين، ويحظر عدم التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية (37).

3. عدم اللجوء للأعمال الانتقامية بكل أنواعها، التي يقصد بها: (إجراءات إكراه مخالفة للقواعد العادية للقانون الدولي تتخذها دولة ما على إثر أعمال غير مشروعة ارتكبتها ضد دولة أخرى وتهدف إلى إجبار هذه الأخيرة، على احترام القانون) (38، 121).

4. عدم جواز استخدام وسائل الخداع في الحرب، علماً أن وسائل الخداع في الحرب هي على نوعين: أولهما وسائل الخداع المشروعة (كتضليل العدو أو التعرير به من دون أن تكون منافية للشرف أو الأخلاق)، أما الأخرى فهي وسائل الخداع غير المشروعة (كالخداع المنطوي على الغدر). وقد جاء البروتوكول الأول لعام 1977م مبيناً لهذا الأمر، إذ نص على أن: "يحظر قتل الخصم أو أسره باللجوء إلى الغدر، وتعتبر من قبيل الغدر تلك الأفعال التي تستثير ثقة الخصم مع تعمد خيانة هذه الثقة وتدفع الخصم إلى الاعتقاد بأن له الحق في أو أن عليه التزاماً بمنح الحماية طبقاً لقواعد القانون الدولي التي تطبق في المنازعات المسلحة الدولية" (29).

5. مبدأ حسن النية ومضمون هذا المبدأ بأنه يجب توافر حسن النية لدى كل من الطرفين المتنازعين بتطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني وفق هذا المبدأ، فمثلاً اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تلزم "الأطراف السامية المتعاقدة بأن تنشر نص هذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن في بلدانها، في وقت السلم كما في وقت الحرب، وتتعهد بصفة خاصة بأن تدرج دراستها ضمن برامج التعليم العسكري، والمدني إذا أمكن، بحيث تصبح المبادئ التي تتضمنها معروفة لمجموع السكان" (40).

الخاتمة

عبر دراستنا لموضوع مفهوم النزاع المسلح الدولي وتدخل الدول غير الأطراف فيه، برزت مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، كما يأتي:

أولاً: النتائج:

1. توصلنا إلى أنّ النزاع المسلح الدولي، هو نزاع بين دولتين أو أكثر بين جيوش نظامية متدربة، أما الدول غير الأطراف فيه فهي تلك الدول التي لم تشترك في ذلك النزاع ولم تدعم أي طرف من أطرافه.
2. إن النزاعات المسلحة في طبيعتها مناسبة لارتكاب انتهاكات لا يكون ضحيتها مقاتلين فقط وإنما السكان المدنيين ومن بوصفهم لذلك فقد شكلت المصادقة على اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 مرحلة حاسمة لحماية ضحايا الحروب يضاف إليها القواعد العرفية التي اعتادت الدول ممارستها في حروبها والتي شكلت القسم الأكبر من قواعد قانون الحرب.
3. هناك مجموعة واسعة من التدابير وأساليب الوقاية التي ينبغي على الدول غير الأطراف في النزاع المسلح اتخاذها عند حدوث الانتهاكات، لغرض وضع حد لها والامتنال للالتزام بكفالة احترام القانون الدولي الإنساني، وهذه التدابير والأساليب الوقائية يجب أن تتخذ حسب ظروف النزاع والانتهاكات القائمة، وأن على تلك الدول وخاصة تلك التي لديها روابط مشتركة وعلاقات مميزة مع أطراف النزاع العمل على اتخاذ الخطوات الاستباقية بشأن ضمان قواعد القانون الدولي الإنساني واحترامه من أطراف النزاع في وقت الحرب الدائرة بينهم، على أن تكون هذه التدابير سابقة للانتهاكات أو معاصرة لحصولها حسب الظروف.

ثانياً/التوصيات:

1. تأكيد أنّ فاعلية القانون الدولي الإنساني لا يمكن أن تكون واقعية إلا عبر وجود الجزاء وهذا الجزاء يجب أن يطبق عل من يمارس انتهاكات القانون الدولي الإنساني سواء كان ذلك الفعال أطراف النزاع المسلح أو الدول غير الأطراف فيه، وعلى أن لا يعمل عبر سياسة الكيل بمكييل مختلفة.
2. ضرورة اتباع آليات فعالة من قبل مجلس الأمن الدولي في تحديد مصادر الدعم الخارجي الذي يتلقاه أطراف النزاع، والذي من شأنه إطالة مدته وما يرافقه من انتهاكات كالدعم العسكري والمادي والفني والذي يساهم في ارتكاب الانتهاكات الفظيعة ضد المدنيين وممتلكاتهم ومدنهم وأراضيهم كالمجاميع المسلحة والمرترقة ومثيري الفتن والحروب الأهلية لتحديد المسؤولين عن تلك الانتهاكات ومموليها وملاحقتهم قضائياً على المستوى الدولي لينالوا جزائهم العادل مهما كان موقعهم.
3. ضرورة العمل على اشاعة ثقافة الالتزام بكفالة احترام القانون الدولي الإنساني من جميع الدول والمنظمات الدولية والإنسانية وأشخاص القانون الدولي الأخرى عبر المؤتمرات والندوات الدولية.

الهوامش:

- (1) سهيل حسين الفتلاوي، النزاعات الدولية، ط1، مطبعة دار القادسية، بغداد، 1985، ص25.
- (2) حسام علي محمود، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة الدولية-العراق أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة النهريين، كلية الحقوق، 2013، ص11

- (3) فاروق محمد صادق الاعرجي، القانون الواجب التطبيق على الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية-دراسة في نظام روما الأساسي، ط1، دار الخلود، بيروت، 2011، ص32.
- (4) د. فاروق محمد صادق الأعرجي، مصدر سابق، ص33.
- (5) حسام علي محمود، مصدر سابق، ص10
- (6) د. فاروق محمد صادق الأعرجي، مصدر سابق، ص33.
- (7) د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص104.
- (8) د. أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص14.
- (9) ينظر نص الفقرات (1و3و4) من المادة (1) من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977.
- (10) جاء في نص المادة (3) المشتركة(في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة فيلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق بحد أدنى الأحكام التالية:
1. الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية من دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر ولهذا الغرض تحضر الأفعال الآتية في جميع الاوقات والأماكن:
 - أ. الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية وبخاصة القتل بجميع اشكاله والتنشويه وإساءة المعاملة والتعذيب.
 - ب. أخذ الرهائن.
 - ت. الاعتداء على الكرامة الشخصية والمعاملة المهينة.
 - ث. إصدار الأحكام العقوبات وتنفيذها من دون إجراء محاكمات أمام محاكم مشكلة تشكياً قانونياً وتكفل جميع الضمانات اللازمة للشعوب المتمدنة.
 2. يجمع الجرحى والمرضى ويعتني بهم ويجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك عن طريق اتفاقيات خاصة، على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع)، للمزيد ينظر: حسين شكر الفلوجي، اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 آب لعام 1949 والملحقان الأول والثاني لعام 1977، ط1، المكتبة القانونية، بغداد، 2004- ص5.
- (11) حسام محمود علي، مصدر سابق، ص12.
- (12) ينظر نص المادة(14) من اتفاقية لاهاي الثالثة لعام 1907.
- (13) ولعل خير مثال على ذلك، هي حرب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على العراق عام 2003، لأنّ الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (*George Bush*)، أعطى للعراق مهلة 48 ساعة، إذا لم ينفذ فيها العراق مطالب التحالف الدولي، فإنّ الحرب ستكون واقعة، ثم أعاد إعلان الحرب لحظة بدء القصف الصاروخي للعاصمة بغداد، وبعدها توجه إلى الشعب الأمريكي بخطاب أعلن فيه بداية الحرب، لتشكل هاتان

الواقعتان إعلاناً للحرب بحسب القواعد المطبقة بموجب (اتفاقية لاهاي) و(اتفاقيات جنيف)، لمزيد من التفاصيل ينظر: د. أمل يازجي، القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة بين النظرية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد الأول، 2004، ص113.

(14)د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص209.

(15) وقد اتجه جانب من الفقه إلى عدّ نظام الحماية الدبلوماسية نوعاً من التدخل المشروع على أنه استثناء من الأصل، إلا أن الدولة التي تمارسه لا تتدخل في شؤون الدولة الأخرى بل تسعى إلى رفع الحيف الذي لحق مواطنيها، ينظر: د. محمد مجذوب، محاضرات في القانون الدولي العام، مكتبة مكابي، بيروت، 1978، ص123.

(16)تذهب بعض الدراسات إلى أن هنالك بعض الحالات التي يكون فيها التدخل مشروعاً، ولعل أهمها ما يأتي:

1. تدخل الدولة الحامية في شؤون الدولة المحمية.
2. تدخل الدولة التابعة في شؤون الدولة المتبوعة.
3. التدخل في حال وجود معاهدة تفرض قيوداً على دولة معينة في المعاهدة وقيامها بخرقها فإن للطرف أو الأطراف الأخرى حق التدخل.
4. التدخل في حال وجود خرق لقواعد القانون الدولي العرفي من دولة معينة.
5. التدخل فيما إذا أساءت دولة ما معاملة مواطني دولة أخرى في أراضيها، فإن لهذه الدولة الأخرى الحق بالتدخل نيابة عن مواطنيها، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1984 في نيكاراغوا.
6. التدخل الجماعي الذي تتخذه الهيئة الدولية لتنفيذ مبادئ القانون الدولي العام وأحكامه.
7. التدخل بناءً على دعوة صريحة من الحكومة الشرعية في دولة ما، كتدخل بريطانيا في الأردن عام 1964 وتدخل الولايات المتحدة في لبنان عام 1975 ولكن تسويغ التدخل على أساس أنه دعوة من حكومة الدولة لا يمكن أن يكون شرعياً فقد تكون الحكومة لا تمثل الشعب وفقدت ثقته للمزيد من التفاصيل ينظر: د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، الجزء الأول، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1979، ص198.

(17) د. علاء الدين حسين مكي، مصدر سابق، ص121-122.

(18)د. عامر عبد الفتاح الجومرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، مجلة الرافدين للحقوق، العدد الثالث، كلية القانون-جامعة الموصل، 1997، ص112.

(19) يرى الفقيه كافاري (Cavare) في تعريفه للتدخل بأن التدخل لا يكون إلا إذا كان هنالك انغماس في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، أي إنه يقر بوقوع التدخل إذا وقع على اختصاصات الدولة الداخلية من دون الخارجية، فلو كان التعرض واقعاً على الاختصاصات الخارجية للدولة فلا نكون أمام حالة تدخل، أما البعض الآخر من الفقه مثل الأستاذ بوتتر (Potter) فيقول (ويمكن القول أن جميع المختصين تقريباً بموضوع التدخل يذهبون إلى أن التدخل يمكن أن يقع في الشؤون الداخلية أو الخارجية على حد سواء)...والحقيقة إن الدول تتورط في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى، للمزيد ينظر: د. عدي محمد يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2010، ص34.

(20)د. عامر عبد الفتاح الجومرد، مصدر سابق، ص113.

- (21) ينظر المواد من (39-51) من ميثاق الأمم المتحدة، وينظر: د. محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية - مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1978، ص 331.
- (22) فالمنظمة الدولية ممثلة بمجلس الأمن وهو الجهاز التنفيذي للمنظمة يعد بمثابة الهيئة القانونية الوحيدة المخولة بالتدخل وتملك تلك الصلاحية فيما يتعلق بالتحقق من وجود انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من الأطراف المتنازعة، ويكون عن طريق لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي تقوم بتثبيت واقع تلك الانتهاكات بشكل رسمي وتقوم بتعيين مقرر خاص، ينظر: د. عدي محمد بونس، مصدر سابق، ص 6.
- (23) د. أحمد الأثور، قواعد وسلوك القتال، بحث منشور في كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000، ص 315.
- (24) فإنسان شيتاي، مساهمة محكمة العدل الدولية في القانون الدولي الإنساني، مجلة الصليب الأحمر الدولية، مختارات من إعداد 2003، ص 189.
- (25) ينظر نص المادة (22) من اتفاقية لاهاي لعام 1907.
- (26) ينظر نص المادة (15) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.
- (27) د. إسماعيل عبد الرحمن، الأسس الأولية للقانون الدولي الإنساني، بحث منشور في كتاب القانون الدولي الإنساني دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، ط1، القاهرة، 2003، ص 33.
- (28) ينظر نص المواد (16 و17) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.
- (29) ينظر نص المواد (18 و19 و20) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.
- (30) د. عبد الكريم علوان خضر، الوسيط في القانون الدولي العام، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 252.
- (31) حيدر كاظم عبد علي، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2009، ص 81.
- (32) وقد أخذ قانون النزاعات المسلحة غير الدولية بمبدأ الضرورة العسكرية، إذ أشارت المادة (15) من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، إلى حظر مهاجمة المنشآت المحتوية على قوى خيرة حتى لو كانت تلك الأهداف أهدافاً عسكرية، إذا كان من شأن ذلك أن يلحق خسائر فادحة بالسكان المدنيين الأبرياء، وحظرت المادة (17) من البروتوكول ذاته عمليات الترحيل القسري للمدنيين، ما لم تسوغه الضرورات العسكرية الملحة. وقد أخذ بهذا المبدأ أيضاً الإعلان المتعلق بتسيير الأعمال العدائية أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية لعام 1990 في الفقرة (8) منه، التي تلزم جميع أطراف النزاع باتخاذ تدابير احتياطية عند شن أي هجوم.
- (33) ينظر نص المادة (57) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.
- (34) ويرى البعض أن تطبيق قاعدة التناسب يتطلب من القائد العسكري التركيز على ما يأتي:
1. السيطرة التامة على مرؤوسيه وعلى مصادر النيران لمنع الانتهاكات الجسيمة لقانون الحرب.
 2. الاقتصاد على العمليات اللازمة لقهو العدو وهزيمته.
 3. عدم إصدار الأوامر أو التخطيط المسبق بإبادة العدو ومنع إبقاء أي أحد منهم على قيد الحياة.
 4. الامتناع عن العمليات أو استخدام الأسلحة التي تسبب آلاماً أو أضراراً لا مبرر لها والمحظور استخدامها دولياً.
 5. عدم استخدام الهجمات العشوائية، وهي التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد.

6. عدم القيام بهجمات ردع ضد السكان المدنيين أو الأعيان المدنية.
7. الحرص التام على توجيه كل عمليات ومصادر نيرانه للأهداف العسكرية وعدم إصابة غيرها من الأهداف ما لم يحدث ذلك عرضياً، للمزيد ينظر: د. أحمد الأتور، حماية ضحايا الحرب بين الشريعة والقانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 1993، 29، ص 26.
- (35) د. إحسان هندي، أساليب تفعيل قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية، الواقع والطموح، مطبعة الداودي، دمشق، 2001، ص 361.
- (36) د. إحسان هندي، المصدر السابق، ص 362.
- (37) نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25/2675 لعام 1970.
- (38) د. علاء الدين حسين مكي، مصدر سابق، ص 121.
- (39) المادة (37) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.
- (40) المادة (144) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

القران الكريم

اولاً: المصادر باللغة العربية

أ. الكتب:

1. إحسان هندي، أساليب تفعيل قواعد القانون الدولي الإنساني في التشريعات الوطنية، الواقع والطموح، مطبعة الداودي، دمشق، 2001.
2. أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني (في القانون الدولي والشريعة الإسلامية)، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
3. أحمد الأتور، قواعد وسلوك القتال، بحث منشور في كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 2000.
4. حسين شكر الفلوجي، اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 آب 1949 والملحقان الأول والثاني لسنة 1977، ط1، المكتبة القانونية، بغداد، 2004.
5. سهيل حسين الفتلاوي، النزاعات الدولية، ط1، مطبعة دار القادسية، بغداد، 1985.
6. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
7. عبد الكريم علوان خضر، الوسيط في القانون الدولي العام، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
8. عدي محمد يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام-المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، بيروت، 2010.
9. علاء الدين حسين مكي، استخدام القوة في القانون الدولي، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، بغداد، 1982.
10. علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1993.

11. فاروق محمد صادق الاعرجي، القانون الواجب التطبيق على الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية- دراسة في نظام روما الأساسي، ط1، دار الخلود، بيروت، 2011.
12. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، الجزء الأول، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1979.
13. محمد المجذوب، الثقافة العربية والحياد اللبناني، ط2، بيروت، 1984.
14. محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية-مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1978.

ثانياً. الرسائل والإطاريح:

1. حسام محمود علي، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة الدولية-العراق أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة النهريين، كلية الحقوق، 2013.
- حيدر كاظم عبد علي، اليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهريين، 2009.

ثالثاً. البحوث والدوريات

1. احمد علي الأنوار، حماية ضحايا الحرب بين الشريعة والقانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 29، 1993.
2. إسماعيل عبد الرحمن، الأسس الأولية للقانون الدولي الإنساني، بحث منشور في كتاب القانون الدولي الإنساني دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، القاهرة، 2003.
3. أمل يازجي، القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة بين النظرية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد الأول، 2004.
4. عامر عبد الفتاح الجو مرد، تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول، مجلة الرافدين للحقوق، العدد الثالث، تصدر عن كلية القانون جامعة الموصل، الموصل، 1997.
5. فإنسان شيتاي، مساهمة محكمة العدل الدولية في القانون الدولي الإنساني، مجلة الصليب الأحمر الدولية، 2003.

رابعاً. الاتفاقيات الدولية

1. اتفاقية لاهاي الثالثة 1907 الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية.
2. ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945.
3. اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 الخاصة بمعاملة أسري الحرب.
4. اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة.
- 5-البروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1977.

خامساً. الوثائق الرسمية للأمم المتحدة:

- 1-قرار الجمعية للأمم المتحدة رقم 25/2675 لعام 1970.